الفصل الثاني: مدخل تعريفي بالاقتصاد الجزائري (الجذور – المقومات)

المبحث الأول: مدخل تاريخي للتعريف بالاقتصاد الجزائري

الاقتصاد الجزائري قبل الاحتلال الفرنسي

- **العهد النوميدي:** قام ماسينيسا بتوطين البدو الرحل في المناطق الخصبة وقام بتشجيع الزراعة وخاصة زراعة الحبوب التي كانت تصدر للخارج قبل القرن 03 قبل الميلاد.

- **العهد الروماني:** كانت الزراعة متطورة في العهد الروماني وقد تم تقسيم الأراضي الزراعية إلى:

الاقتصاد الجزائري قبل الاحتلال الفرنسي

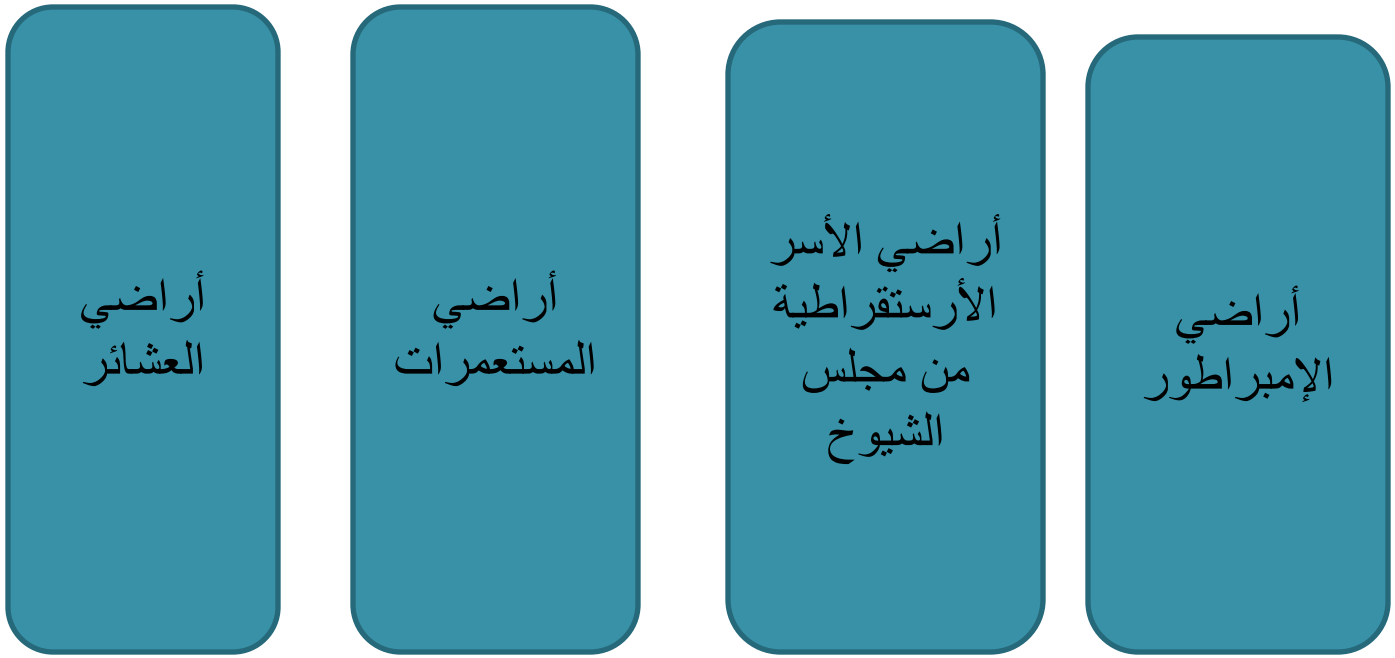

الاقتصاد الجزائري قبل الاحتلال الفرنسي

- **في العهد الإسلامي (العثماني): 1518-**1830
- فقد كان يغلب على الاقتصاد الجزائري الطابع الزراعي إلى جانب بعض الصناعات الحرفية المرتبطة بالنشاط الزراعي.
- لقد كان الاقتصاد الجزائري متكاملا ومندمجا بين قطاعاته فكان **القطاع الزراعي** يقوم على زراعة المحاصيل والمنتجات اللازمة لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتصدير الفائض إلى الخارج خاصة للدول الأوروبية

الاقتصاد الجزائري قبل الاحتلال الفرنسي

- وقد قسمت الأراضي إلى:

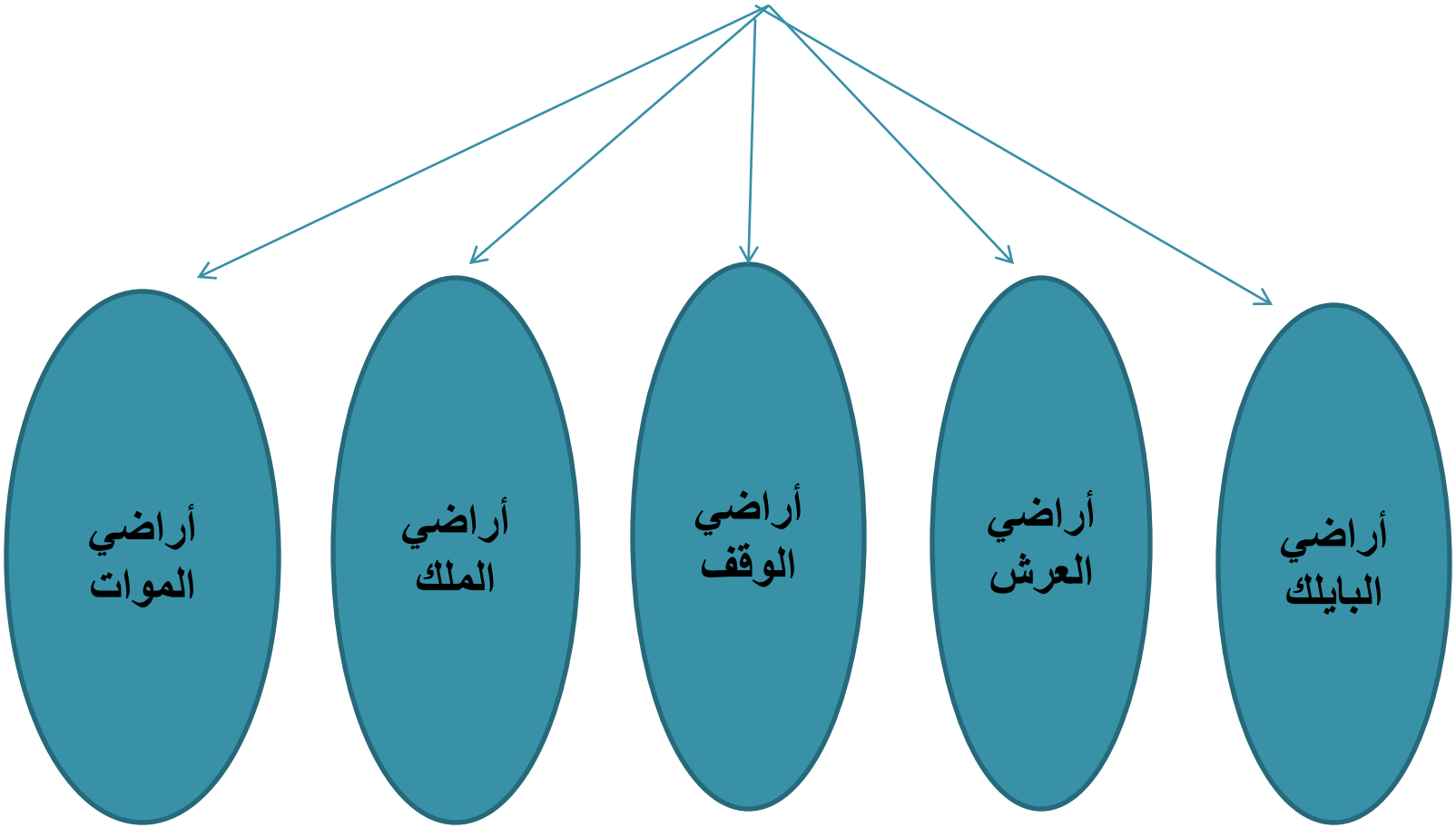

الاقتصاد الجزائري قبل الاحتلال الفرنسي

- وقطاع **صناعي** يقوم على منظومة متنامية من الحرف والصنائع الناشئة.
- ويتميز **بتجارة** داخلية وخارجية واسعة
- بالإضافة إلى مداخيل تأمين المجال الإقليمي بواسطة الأسطول الجزائري.
- كان سكان الأرياف والمدن الجزائرية مجتمعا متماسكا ومنسجما ومتعاونا وكانت مستويات التعليم أعلى من مثيلتها في الدول الأوروبية.

الاقتصاد الجزائري قبل الاحتلال الفرنسي

- وعموما فإن الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي كانت دولة مكتفية ذاتيا ومصدرة للغذاء وتقدم المساعدات الغذائية وكانت من الدول الدائنة لدول عديدة منها فرنسا.
- كما أن الهيكل الزراعي كان أهم نشاط اقتصادي (90 % من صادرات الجزائر من القمح).وقد كانت علاقات الإنتاج الجماعية هي السائدة ب64% ، أما الملكيات الخاصة فهي لا تتجاوز 24 %.

الاقتصاد الجزائري قبل الاحتلال الفرنسي

- لكن ومع تحطم الأسطول الجزائري في معركة نفارين سنة 1827 وفي ظل تنامي تحالفات الدول الأوروبية وبسبب ضعف الدولة العثمانية خضعت الجزائر للاستعمار الفرنسي.

- إن السبب الأساسي لاحتلال فرنسا للجزائر هو حادثة المروحة إذ أن الداي حسين جدد في: 29/04/1827 بمناسبة عيد الأضحى مطالبة القنصل الفرنسي دوفال duval بتسديد ديون الجزائر لكن رده كان وقحا فطرده الداي.

مشهد حادثة المروحة كما رسمه الفرنسيون

الاقتصاد الجزائري خلال فترة الاستعمار

- ما الذي عمله المحتل الفرنسي خلال فترة الاحتلال من 1830 إلى 1962 ؟
- لقد ترتب عن الوجود الاستعماري الفرنسي في الجزائر تشوهات كبيرة في هيكل الاقتصاد الجزائري.
- لقد بدأ الإستعمار بتحطيم الهيكل الإقتصادي والإجتماعي الجزائري وقد إستهدف أراضي البايلك والعرش ووالأوقاف والتي تمثل قوة إجتماعية وسياسية مهمة، وقد استهدفت أشكال الملكية الجماعية ومن ثم فرنسة الملكية العقارية وقد تم الإستلاء على ما يزيد

الاقتصاد الجزائري خلال فترة الاستعمار

- عن 3 ملايين هكتار من أخصب الأراضي خلال 90سنة من الاحتلال بكل الطرق من خلال فرض الحراسة أو المصادرة أو البيع الإختياري.
- وعموما فقد إستخدم المستعمر منذ 1830 خمس سياسات هي:

الاقتصاد الجزائري خلال فترة الاستعمار

- وقد استخدمت لتنفيذ تلك السياسات مجموعة من القوانين والمراسيم والقرارات نذكر منها:
- 1/ مرسوم 21/07/1834 المتضمن إلحاق الجزائر بفرنسا.
- 2/ قام الجنرال بيجو bigaud سنة 1840 إلى تقسيم الجزائر إلى 03 مناطق (مدنية ، مزدوجة، عسكرية)
- 3/ قانون سيناتوس كونسيلت 14/07/1865 الذي يعتبر الجزائريين كرعايا فرنسيين.

الاقتصاد الجزائري خلال فترة الاستعمار

- قانون كريميو cremieux والخاص بمنح الجنسية لليهود (38 ألف يهودي في الجزائر)
- قانون فارني 26/07/1873 والذي ارتبط بالمصادرة
- قانون الأهالي (الأنديجينا) سنة 1874 والذي كرس مبدأ الاضطهاد والظلم.
- قانون التجنيد الإجباري سنة 1912.
- وغيرها من الاجراءات التي كان هدفها اضطهاد الشعب واذلاله.

خصائص الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الاستعمارية

- أولا: **الإزدواجية القطاعية:**

لقد ورثت الجزائر هياكل فلاحية ذات طابع إستعماري بحت يتصف بالإزدواجية الفلاحية تتميز بتعايش قطاع زراعي تقليدي معاشي موجه للإستهلاك وقطاع عصري موجه لتلبية مصالح الإقتصاد الفرنسي.

1/ القطاع التقليدي : ويشمل ملكيات الأفراد وبعض الاراضي الهامشية والعرش والأوقاف والتي تقع بالأماكن الوعرة وتتميز بضيق المساحة وضعف الخصوبة.

خصائص الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الاستعمارية

- 2/ القطاع العصري: ملك للأوروبيين ويتميز بكبر الأراضي وتركيزها وخصوبتها واستخدام المكننة الحديثة عكس القطاع التقليدي الذي يستخدم المحراث الخشبي.

خصائص الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الاستعمارية

القطاع	المساحة بالهكتار	عدد الإستغلالات	متوسط المساحة
قطاع فلاحي تقليدي	2809780	554780	5.6 هكتار
قطاع فلاحي حديث	2842400	67330	43 هكتار

خصائص الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الاستعمارية

- إنفصال القطاع الحديث عن الزراعة الجزائرية (زراعة القمح والحبوب) و التوجه نحو منتجات زراعية صناعية تخدم المستعمر مثل زراعة الخمور والحمضيات.

خصائص الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الاستعمارية

2/ في الفترة (1930-1945) التي شهدت تصدع في الاقتصاد العالمي، كانت **الصادرات الزراعية** تلعب دور المحرك في النمو و تطور الدخل في الجزائر، فكان لتصدير الخمور دورا أساسيا في نمو الاقتصاد الجزائـري

3/ تحويل **الفائض المنتج في الريف** الجزائري خارج الجزائـــر مما أدى إلى تخلف الريف عموما و الزراعـة خصوصا .

4/ هدف الإنتاج عموما يتحدد طبقا **لمتطلبات الاقتصاد الفرنسي** و وفقا للسوق الأوروبية و لا يتحدد وفقا لاحتياجات الاقتصاد الجزائري، بل كرست السياسة التجارية للمستعمر اعتبار الجزائر منفذا لتصريف السلع الصناعية و مصدرا للتزود بمدخلات الإنتاج من المواد الأولية بأسعار منخفضة و اليد العاملة الرخيصة.

خصائص الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الاستعمارية

5/ نتج عن ذلك **تدهورا للوضع المعيشي للسكان الأصليين** بسبب عملية تفقير واسعة للمجتمع الجزائري و خاصة سكان الريف الذين كانوا يشكلون الأغلبية الساحقة من السكان الأصليين

6 / إنعدام التوازنات الجهوية والإقليمية(الشمال/ الجنوب) (المدينة/ الريف)

7/ ربط الإقتصاد الجزائري بالفرنسي من خلال إلغاء النقود الجزائرية وسك نقود فرنسية سنة 1851

8/ محاربة التعليم واللغة العربية والدين الإسلامي ومحاولة التنصير بإستخدام كل الطرق منها ماقام به lavigerie .

خصائص الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الاستعمارية

9/ مكانة قطاع المحروقات في الاقتصاد الوطني، منذ اكتشاف البترول في الجزائر سنة 1953 ازداد الاهتمام به من حيث حجم الاستثمارات المنجزة و حجم الإنتاج و كذا حصـــة المحروقات فـــي الصادرات إلى الخارج.

10/ **النزوح الريفي**، المتزايد الذي سببه الاستغلال الاستعماري و جمود التوظيف في الزراعة، عدم انتظامية العمل الموسمي، تجزئة الأراضي و انخفاض مردو ديتها، و إجمالا عدم قدرة الإدارة الاستعمارية على حل المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمع الجزائري.

11/ **تغيير هيكلي في بنية الاقتصاد الجزائري** أدى هذا التشويه في بنية الاقتصاد الجزائري إلى تعميق التبعية و غرس جذور التخلف اقتصاديا، و المجاعة و الفقر و الأمراض اجتماعيا، أي تفكك العلاقات الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمع الجزائري

القدرات التنافسية للاقتصاد الجزائري

- **1/ الموارد الطبيعية: الاحتياطي 2013**

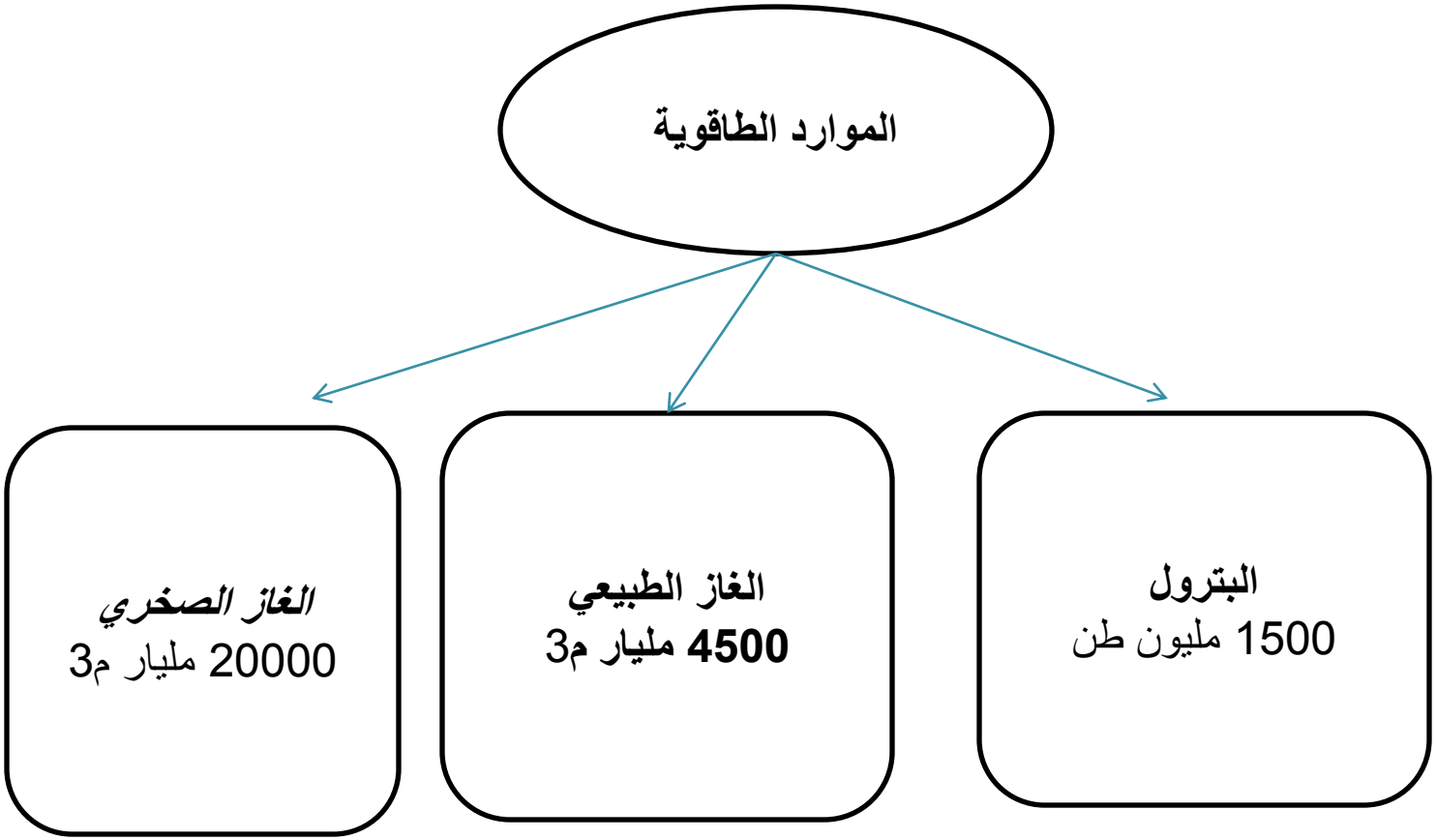

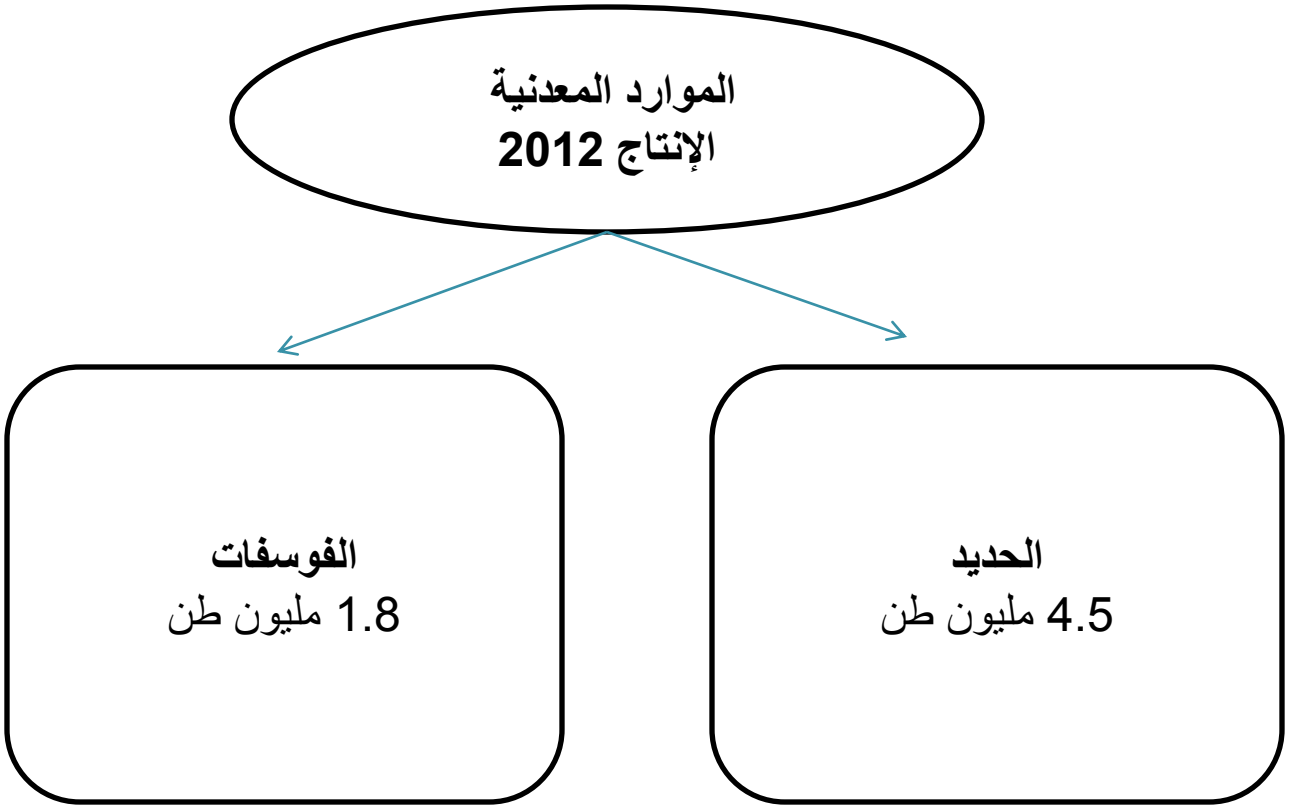
الموارد المعدنية
الإنتاج 2012
الحديد
4.5 مليون طن
الفوسفات
1.8 مليون طن

- **الموارد الزراعية**: تبلغ المساحة الصالحة للزراعة في الجزائر 8.215.730 هكتار أي 3.4% من المساحة الإجمالية إمكانية التوسع ممكنة.
- **الموارد البشرية:** عدد سكان الجزائر سنة 2013 يقدر بـ: 38 مليون نسمة، وسيبلغ العدد 45 مليون نسمة سنة 2020
- **منهم 60%** شباب

- **الموارد المالية**

الصادرات	الواردات	الاحتياطات الرسمية	الناتج الداخلي الخام
سنة 2013	سنة 2013	سنة 2012	سنة 2012
65.92	54.85	182	197.5
مليار دولار	مليار دولار	مليار دولار	مليار دولار

- بالإضافة إلى:
- * بوابة لقارة إفريقيا ومدخل للعالم العربي
- * أكبر دولة إفريقية وعربية وإسلامية من حيث المساحة وتعدد المناخ والثروات.
- * شريط ساحلي 1644 كلم
- * القرب من الأسواق الديناميكية (الإتحاد الاوروبي، الإتحاد الإفريقي، الشرق الاوسط)
- * تنوع ثقافي وفني وتجانس مجتمعي.

تطور الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال (1962-1966)

- غادر ما يقرب من مليون معمر الجزائر في بضعة شهور تاركين مزارعهم و نشاطاتهم ووظائفهم.
- أخذ المعمرون مدخراتهم و رؤوس أموالهم، ففي سنة 1962 قدرت قيمة الأموال المحولة للخارج بـ 500 مليون فرنك فرنسي شهريا،
- انجر عن رحيل المعمرين الذين كانوا يضمنون تسيير الآلة الاقتصادية و الإدارة العمومية و توقف الاستثمارات المبرمجة في مشروع قسنطينة إلى تراجع الإنتاج الصناعي بشكل واضح باستثناء القطاع البترولي.
- وجود حوالي ما بين (11-12) مليون جزائري تتهددهم المجاعة، مليوني فلاح خرجوا من سجون الاستعمار، 70% من السكان العاملين في حالة بطالة

فترة الانتظار(62 - 65)

- هي الفترة التي لم تظهر فيها دولة بالمفهوم الاقتصادي، أي الدولة التي تتحمل أعباء التنمية، و لذلك تميزت السياسة الاقتصادية خلال هذه الفترة بالبطء و تراجع النمو و انعدام الرؤية الاقتصادية المستقبلية، و تميزت بما يلي:
- الاستمرار في تنفيذ المشاريع المبرمجة في إطار مشروع قسنطينة (1959-1964) التي اعتبرت ضـرورة لا يمكـن الاستغناء عنها.
- الإبقاء على الوضع الموروث عن الاستعمار و تركيز الجهود لتأمين معيشـة 12 مليون جزائـري مهـددون بالجوع.
- محاولة إيجاد حلول لعدة تناقضات كالبطالـة و توفر الأراضـي الزراعية، التناقض بين الصفـة الاستعماريـة للاقتصاد الجزائري و بين حاجيات المواطنين

فترة الانتظار(62 - 65)

- ظهر نظامان في إدارة الوحدات الاقتصادية:
- **التسيير الذاتي** للمزارع و الوحدات الصناعية الصغيرة الحجم التي تركها المعمرون تقدر بحوالي 330 مؤسسة بمجموع 3000 عامل في سنة 1964، و تخص الصناعات الغذائيـــة، مواد البناء، المحاجر وصناعـــة الخشـــب . مراسيم 1963 حول التسيير الذاتي.
- **إنشاء دواوين وطنية** مثل الديوان الوطني للحبوب، الديوان الوطني للتجارة، و الديوان الوطني للإصلاح الزراعي ONRA الذي يضمن تموين كل الأمـــلاك المسيرة ذاتيا بمدخلات الإنتاج و تسويـــق منتجاتها، الديوان الوطني للتوزيع ONACO الذي يمثل احتكار الدولة لعملية الاستيراد لقائمة واسعة من المنتجات و احتكار التصدير لبعض المنتجات الأساسية
- **إنشاء شركات وطنية**، سواء على أساس هياكل موجودة سابقا مثل شركة الكهرباء و الغاز و الشركة الوطنية لنقل و تسويق المحروقات

فترة الانتظار(62 - 65)

- **تأميم الأملاك الاستعمارية** التي لم يتركها أصحابها مثل تأميم الأراضي الزراعية و المناجم سنة 1963، ثم الشركات البترولية الأنجلوسكسونية و البنوك سنوات 1966/1967
- **الرقابة على السياسة النقدية** و المالية و ذلك بإنشاء البنك المركزي 1963، الدينار الجزائري 1964

السياسة الاقتصادية الجزائرية بعد سنة 1965

- إن جزائر السبعينات، اتحاد السوفيتي العشرينات و هند و مصر الخمسينات و الستينات، اعتبرت التخطيط بمثابة الأداة الوحيدة لوضع أسس سياسة فعلية للاستثمار و برنامج سريع للتنمية.
- تميزت هذه الفترة

- صدور قوانين جديدة سنة 1967 مثل قانون الاستثمار، قانون الوظيف العمومـــي، قانون الإجراءات المدنية، قانون الإجراءات الجزائية...)
- إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني دعما لسياسة التخطيط التي بدأت سنة 1965 بالتعاون مع هيئة التخطيط المركزية السوفيتية GOSPLAN و بالتعاون مع خبراء جزائريين بهدف رسم خطة تنموية طويلة المدى (1965 – 1980)

السياسة الاقتصادية الجزائرية بعد سنة 1965

- تميزت السياسة الاقتصادية بعد سنة 1965بخصائص نلخصها كالآتي:

- الانتقال من مرحلة الانتظار إلى تجسيد اتجاه اقتصادي جديد و ذلك بتبني **النظام الاشتراكي** كخيار سياسي و احتكار الدولة لجميع الأنشطة الاقتصادية الاستراتيجية .
- البحث عن **استقلال اقتصادي صناعي** حقيقي مستقبلي بعد الحصول على الاستقلال السياسي، و لذلك جاءت السياسة الاقتصادية في شكل مخطط اقتصادي شامل و طويل المدى (إلى غاية 1980)
- ظهور الظروف الموضوعية لإتباع سياسة تنموية سريعة و ذاتية تعتمد على **الصناعات الثقيلة** لاسيما في مجال الحديد و الصلب و الطاقة و تثمين قطاع المحروقات
- تبعا لذلك تم في المجال المالي **تأميم جميع البنوك و الأجهزة المالية** في 1966 و احتكارها من قبل الدولة بهدف التحكم في آليات الإعتمادات المالية و توجيهها للتنمية، ثم تجميعها بعد ذلك في سنة 1969 بعد تأسيس البنك الوطني الجزائري،

السياسة الاقتصادية الجزائرية بعد سنة 1965

- اعتماد **سياسة جمركية** تحارب الاستهلاك الطفيلي و ترشيد الاستهلاك الوطني، تهيئة و حماية سوق المنتجات المحلية الجديدة.

النموذج التنموي الجزائري

- **نموذج إحلال الواردات** من أجل تدنية حجم استيراد المواد المصنعة و إنتاجها محليا بالاعتماد على الرأسمال الوطني و الأجنبي، و من أشهر التجارب التي اعتمدت هذا النموذج نجد البرازيل، الأرجنتين، المكسيك...
- النموذج الثاني فيعرف **بالنموذج الموجه نحو التصدير** و قد عرفته دول جنوب شرق آسيا كالتيوان و كوريا الجنوبية، ماليزيا، تايلاندا...، حيث تميزت بانفتاحها الكلي على السوق الدولي و الاستثمار الأجنبي، و قد لعبت الشركات المتعددة الجنسيات دورا هاما في اندماج اقتصاديات هذه الدول في الاقتصاد العالمي.
- النموذج التنموي المستقل الذي اتبعته دول مثل الجزائر، الهند، مصر، كوريا، فيتنام يعمل على **توجيه الجهاز الإنتاجي** نحو السوق الداخلي و الأمر هنا لا يعني نموذج إحلال الواردات لأمريكا اللاتينية لأنه في الجزائر معظم الاستثمارات الصناعية موجهة في المرحلة الأولى نحو إنتاج سلع التجهيز و ليس سلع الاستهلاك.

النموذج التنموي الجزائري

- هذا النموذج يؤكد على ضرورة إعطاء الأهمية القصوى للصناعة الثقيلة في برنامج التنمية المتبع، لأن هــذه الأخيرة كالصناعات الميكانيكية، صناعة الحديد و الصلب، و الصناعات الكيماوية تتميز عن غـيرها من الصناعــات بكونــها تولـــد آثار فاعلــة أو مؤثــرة و تحريضـية.
- الفكرة الأساسية لهذا النموذج هو البحث عن شروط تحقق معدل **نمو اقتصادي** سريع للشغل و الإنتاج الصناعي و الزراعــي، و الشــرط الأساسي لتحقيق ذلك هو تبنــي **نمــوذج الصناعات المصنعــة**
- إن الأهداف الكبرى لاستراتيجية التنمية الوطنية ترتكز على مايلي:

- إنشاء **سوق وطنية تشكل قاعدة أساسية للتنمية** الاقتصادية و ذلك بتوجيه الجهاز الإنتاجي نحو السوق الداخلي
- ضمان **الاستقلالية المالية** للجزائر للتحرر من التبعية الاقتصادية للخارج مع تنويع العلاقات الاقتصادية

تنفيذ العملية التنموية من خلال المخططات(1967-1979)

- عرفت الجزائر خلال الفترة (67-79) ثلاث **خطط تنموية** متبوعة بسنتين انتقاليتين 78/79 هدفت الخطط التنموية إلى إدخال تغييرات جذرية على الهيكل الاقتصادي متمثلة إجمالا فيما يلي:

- تحويل الاقتصاد الجزائري من اقتصاد متخلف و تابع إلى اقتصاد نامي و مستقل في آجال قصيرة قدر الإمكان
- تحويله من اقتصاد زراعي إلى اقتصاد صناعي بالدرجة الأولى
- ضمان النمو الذاتي المعتمد على المصادر المحلية دون غيرها إلا في حدود ضيقة.

المخطط الثلاثي الأول (67-69)

- كان الهدف منه **تحضير الوسائل المادية و البشرية** و الهياكل الاقتصادية و الاجتماعية و الإدارية للتكيف مع سياسة التخطيط المركزي الجديدة التي تم تبنيها.
- أعطى هذا المخطط الأولوية للاستثمارات في الصناعات الثقيلة خصوصا صناعة المحروقات، الصناعات البتروكمياوية، صناعة الحديد و الصلب، الصناعات الميكانيكية، و التي استحوذت على نسبة تفوق 45. %
- في حين كان نصيب الزراعة 17% في المرتبة الثانية و لكن بفارق كبير مع الصناعة، و هذا ما يفسر التدهور المستمر للإنتاج الزراعي.

المخطط الرباعي الأول (70-73)

- الأهداف العامة لهذه الخطة هي:

- حددت هذه الخطة كهدف **معدل نمو** سنوي يقدر بـ 9 % من الناتج الداخلي الخام.
- تعميم **الاستقلال الاقتصادي** عن طريق تدعيم و إنشاء الصناعة، تنويع التعامل مع الخارج
- خلق **علاقات إنتاج جديدة** و ذلك **بتدعيم دور القطاع العام** في جميع المجالات و احتكار النشاطات الرئيسية بالإضافة على فرض رقابة جمركية على التجارة الخارجية و توجيه الاستهلاك الداخلي بما يخدم التنمية.
- تحسين و **رفع مستوى المعيشة للسكان** عن طريق دعم أسعار المواد الواسعة الاستهلاك و مراقبتها و محاربة الاستهلاك الطفيلي و توجيه الاستهلاك العام و الخاص

المخطط الرباعي الثاني (74-77)

- هو عبارة عن استمرار للمخطط السابق و تميز بالخصائص التالية
- يبقى التصنيع في هذه الخطة أحد العوامل الرئيسية في عملية التنمية الاقتصادية.
- أهتم المخطط الرباعي الثاني بالجانب الاجتماعي أكثر من سابقيه
- زيادة مبلغ الاستثمارات بشكل كبير نتيجة ارتفاع أسعار النفط

الجيل الأول من الإصلاحات الاقتصادية الذاتية

- إعادة الهيكلة العضوية و المالية للمؤسسات:
- بمقتضى **المرسوم رقم 80-242** حددت اللجنة المحاور الأساسية التي تدور حولها إعادة هيكلة المؤسسات العمومية و تتضمن إعادة الهيكلة ثلاث مراحل أساسية:
- إعادة الهيكلة العضوية و هدفها التنظيم العقلاني للمؤسسة الاقتصادية الوطنية.
- إعادة الهيكلة المالية و هدفها تزويد المؤسسات الجديدة بوسائل مالية تضمن لها التوازن المالي الذي طالما افتقرت إليه.
- توزيع تراث الشركات التي تمت إعادة هيكلتها ما بين المؤسسات الجديدة.

الجيل الأول من الإصلاحات الاقتصادية الذاتية

- منذ 1988 شرعت الجزائر في إصلاحات اقتصادية و مراجعة الإطار التشريعي و القانوني المتعلق بالقطاع العام و القطاع الخاص، و كانت رغبة الحكومة الجزائرية هو **التحول التدريجي من نظام الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق الحرة**، و ترجم ذلك بصدور العديد من **القوانين، الأوامر و المراسيم و القرارات** التي تمس كل جوانب اشتغال الاقتصاد الوطني:
- **قانون الاستثمار 82/11** الذي قنن الاستثمار الأجنبي و سمح له بالاشتراك مع المؤسسات العمومية على أن لا تفوق حصته 50 %
- **قانون رقم87/19** مؤرخ في 8 ديسمبر 1987 بخصوص السماح بالانتفاع الدائم بأراضي التسيير الذاتي و حل التعاونيات الفلاحة الاشتراكية
- **قانون رقم 88/29** مؤرخ في 19 جويلية 1988 بخصوص التجارة الخارجية و فتح المجال للشركات الوطنية لإنجاز المبادلات مع الخارج و وضع حدا لاحتكار الدولة للتجارة الخارجية

الجيل الأول من الإصلاحات الاقتصادية الذاتية

- **قانون جويلية 89** يتعلق بنظام الأسعار، أعطى للمؤسسة الحرية في تحديد الأسعار حسب قوانين المنافسة
- المرسوم التشريعي المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية
- القانون (86-12) المؤرخ في 19 أوت 1986 و المتعلق بنظام البنوك و القرض،
- القانون (87-19) المؤرخ في 08 ديسمبر 1987 و المتعلق بإعادة هيكلة القطاع العمومي الفلاحي،
- القانون (88-01) المؤرخ في 12 جانفي 1988 و المتعلق باستقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية

الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من طرف المؤسسات المالية الدولية

- **الاتفاق الأول للاستعداد الائتماني(من 31 ماي 1989 إلى 30ماي 1990)**
- حصلت الجزائر على تمويل في حدود 619 مليون دولار (470 مليـون حقوق سحب خاصـة)
- و توازيا مع ذلك حصلت الجزائر على قرض من البنك العالمي في حدود 300 مليون دولار.
- ارتكز محتوى الاتفاق الأول للاستعداد الائتماني

- إصلاح نظام الأسعار و جعلـها أكثر مرونــة تمهيدا لتحريرها
- وضع الإطار القانوني للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة إدراكا لأهميتها في عملية التنمية و إعفائها مبدئيا من الضرائب.
- الإصلاح المالي و البنكي من خلال صدور قانون النقد و القرض (90-10) مـؤرخ في 10 افريل1990

الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من طرف المؤسسات المالية الدولية

- اعتمد قانون المالية لسنة 1990 و منشور وزارة التجارة رقم(60-90) مؤرخ في 20 أوت 1990 و لائحة بنك الجزائر (90-04) الترخيص للمؤسسات الوطنية أو الأجنبية للقيام بعمليات الاستيراد و التصدير
- إصلاح النظام الضريبي مع تخفيض الضغط الجبائي، و مرا جعة التعريفات الجمركية، حيث وضع قانون المالية لسنة 1991 أسس الإصلاح الضريبي الذي طبق ابتداء من سنة 1992
- **الاتفاق الثاني للاستعداد الائتماني Stand by2** (من 03 جوان 1991 إلى 31/03/1992).

يلتزم الصندوق بتقديم قرض قيمته 400 مليون دولار موزع على أربعة أقساط الالتزام بتنفيذ بنود الاتفاق الموقع بخصوص الإصلاحات الاقتصادية () التي تتضمنها رسالة حسن النية وتتمحور حول:

الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من طرف المؤسسات المالية الدولية

- مواصلة تخفيض قيمة العملة من أجل الوصول إلى قابليتها للتحويل.
- مواصلة تحرير أسعار المواد الواسعة الاستهلاك وأسعار الصرف.
- ضرورة تحقيق فائض في الميزانية لتمويل التطهير المالي للمؤسسات العمومية وتخفيض نفقات التوظيف والتجهيز.
- التحكم في التضخم وتثبيت معدل نمو الكتلة النقدية إلى 12% سنة 1991.
- تحرير التجارة الخارجية.
- تنويع الصادرات من غير المحروقات